



لقاء العدد
مع فضيلة الشيخ
هاشم بن سعيد بن علي النعمي*

حوار: حمد بن عبدالله بن خنين

* قاضي المحكمة الجزئية في أبها سابقاً.

لِقَاؤُنَا فِي هَذَا الْعَدَدِ لِقَاءَ مُخْتَلَفٍ.. حَيْثُ السَّيْرَةُ الْعَطْرَةَ وَالْعَمْرَ الطَّوِيلَ الَّذِي كَلَّمَا أَمْتَدَّ بِهِ زَادَهُ ذَلِكَ طَلْبًا لِلْعِلْمِ، تَقَاعَدَ عَنِ الْقَضَاءِ لِكُنْهَ لَمْ يَتَقَاعَدَ عَنِ طَلْبِ الْعِلْمِ، فَدَارَهُ تَحْتَضِنُ أَكْبَرَ مَكْتَبَاتِ الْمَنْطِقَةِ الْجَنُوبِيَّةِ الزَّاهِرَةِ، فَهِيَ تَضُمُّ ١٢ أَلْفَ كِتَابٍ بَيْنَ مَخْطُوطٍ وَمَطْبُوعٍ قَدِيمٍ وَحَدِيثٍ، وَرَغْمَ تَجَاوُزِهِ التَّسْعِينَ مِنَ الْعَمْرِ لَا تَزَالُ رُوحُهُ شَبَابِيَّةً مُتَوَهِّجَةً. تَحَدَّثُ لِلْمَجْلَةِ عَنِ الْقَضَاءِ الْقَدِيمِ وَاسْتَرْسَلَ عَنِ التَّنْظِيمِ وَالتَّطَوُّرِ الْجَدِيدِ وَاسْتَطَاعَ الْخُرُوجَ لَنَا بِحَوَارٍ مَاتَعٍ وَشَيْقٍ. لَنْتَرَكَ الْقَارِئُ لِيَعِيشَ مَعَ شَيْخِنَا هَاشِمِ بْنِ سَعِيدِ النَّمْعِيِّ قَاضِيِ الْمَحْكَمَةِ الْجَزَائِيَّةِ فِي أَبْهَا سَابِقًا:

عبدالحق الهندي تعلمت على يديه مصطلح الحديث وحفظ الأربعين النووية، وبلوغ المرام وموطأ مالك، والشيخ كرامة الله البخاري تعلمت على يديه اللغة العربية، والشيخ عبدالملك الطرابلسي والشيخ عبدالله بن يوسف الوابل وعبدالعزیز التويجري وغيرهم كثير، أما زملائي فأذكر منهم حسن العتمى وعبدالعزیز التويجري وغيرهم ممن تولى القضاء أو أي عمل آخر.

■ ما الأعمال التي قمتم بها خارج العمل الرسمي؟
- عملت في التحقيق في العديد من القضايا في صلح القبائل وأراضيهم، وتوليت إمامة مسجد جامع الملك عبد العزيز في أبها قرابة ٥٠ عاماً ومساجد أخرى آخرها جامع الملك فيصل في أبها، ولا زلت إماماً وخطيباً حتى الآن والحمد لله، كما أنني عضو في جمعية تحفيظ القرآن في أبها والقيت العديد من المحاضرات والتوعية والإرشاد.

■ ما الكتب التي ألفتوها؟
- سعيت في طلب العلم منذ الصغر ولا زلت وأنا في الكبر مما جعلني أساهم في نشر ما اخترنته من معلومات وعلم نافع فقامت بتأليف عدد من الكتب وهي:

- ١ - تاريخ عسير الماضي والحاضر (مطبوع) ٢٠١١.
- ٢ - رحلة أدبية بين أبها وجرش (مخطوط).
- ٣ - شذا العبير «تراجم أدياء وعلماء عسير» (مطبوع).
- ٤ - تاريخ أبها من سلسلة

«هذه بلادنا» (مطبوع).

٥ - عسير بين الجغرافيا والتاريخ (مخطوطة).

وهناك ثلاثة كتب تحت الطبع في الأدب والاجتماعيات والاقتصاد.

■ يلاحظ أن كتبكم في غير

■ حدثونا عن نشأتكم وتعليمكم؟

- ولدت في بلدة العكاس من ضواحي أبها عام ١٣٣٨هـ وأعود إلى قبيلة بني مغيد إحدى قبائل عسير، وتربيت في حجر والدي وقرأت القرآن على يد الشيخ محمد الحاج ثم التحقت بالمدرسة السعودية في أبها ثم انتقلت إلى الحرم المكي لطلب العلم وذلك عام ١٣٥٩هـ، ودمت ستة ونصفاً، ثم عدت إلى أبها ودرست على يد الشيخ عبدالله بن يوسف الوابل قاضي أبها ذلك الوقت وحفظت القرآن الكريم ودرست علم المواريث والفقه والشروح، ثم عينت بالقضاء بمحكمة محايل عسير ثم نقلت إلى محكمة رجال ألمع وأخيراً إلى المحكمة الجزئية في أبها حتى أحلت إلى التقاعد عام ١٤١١هـ.

■ يلاحظ اهتمامكم بالكتاب وحرصكم على كثرة الاطلاع فهل استمر الحال بعد تقاعدكم؟

- الحمد لله، إنني تقاعدت عن العمل ولكن لم أتقاعد عن طلب العلم، فلا زلت متواصلًا مع الكتب والتأليف، فيوجد بمنزلي مكتبة نموذجية أنشأتها مؤخرًا تضم ١٢ ألف كتاب بين مخطوط ومطبوع قديم وحديث ورواها أبنائي وعددهم ١٣ ولدًا وأحفادي وعددهم أربعون حفيدًا، فأنا متزوج من أربع زوجات وفي ذمتي الآن زوجتان، فنحن أسرة تحب الكتاب وتقدره وتأنس له مما جعلني أقيم هذه

المكتبة الزاخرة التي يقصدها

من أراد الاطلاع حتى من خارج

العائلة وهي محط الضيوف

وكل باحث ومطلع في المنطقة

أو خارجها.

■ من تذكرون من مشايخكم

وزملائكم؟

- أبرز مشايخي الشيخ

لدي مكتبة تضم ١٢ ألف كتاب
بين مخطوط ومطبوع.. وألفت
العديد من كتب التاريخ والتراجم

الشيخ هاشم بن سعيد بن علي النعمي

لتحقيق العدل، يحمل مضامين جيدة ورؤى ثاقبة تدعو إليه حاجة العصر وضرورته، وهو تجسيد لما نصت عليه المادة التاسعة والأربعون من النظام الأساسي للحكم التي نصت على

اختصاص المحاكم بجميع المنازعات والجرائم وتوحيد القضاء في المحاكم وديوان المظالم، وكذلك المادة السابعة والأربعون التي نصت على أن حق التقاضي مكفول بالتساوي للمواطن والمقيم على حد سواء، وهذا التوحيد يتجسد في الهيكلة الجديدة التي اقترحت إيجاد محكمة عليا تخضع لها كافة المحاكم في كافة تخصصاتها، فهذا التنظيم نقلة لمرق القضاء نحو العالمية ليكون أنموذجاً يحتذى.

■ شهد زماننا متغيرات تتنوع باتجاهات أصحابها، فمن مقتنع بالأمر ومن رافض له، فقد ابتعدت القناعات بابتعاد الناس عن الحق، مما يجر إلى انتقاص القضاة وغيبة العلماء، ما تليقكم حيال ذلك؟

- مما ابتلي به بعض القضاة القبح والظعن في قضائهم خاصة ممن يُحكم ضده ولم يقتنع، ولم يدرك أن اغتياب أولئك إثم واضح فلماذا الانتقاص لعملهم وهناك جهات تظلم؟ لذا يستوجب لهم الاحترام ورفعة القدر، ونحن نعلم أن أولئك ليسوا معصومين من الخطأ.. لكن لماذا ننع في محاذير قد نستعيد الحق المسلوب بدونها؟ لماذا نبوء بالإنتم الذي ينتج عن الجهل والضلال الذي يعمي القلوب عن الحق؟ أسأل الله أن يبصرنا باتباع الحق واجتناب الباطل، والتطاول لن يصل إلى المراد البتة، إن لحوم العلماء مسمومة وتناول أعراضهم بالزور والافتراء مرتع وخيم، لذا يجب التنبه لمثل هذا والترفع عن الأعراض والاستنقااص والتركيز على القضية، فالتردد القضائي طريق للوصول إلى المطالب وممارسة حق المقاضاة من خلال الفرص الذي منحها لنا التنظيم القضائي بكل درجاته. ■ من خلال خبرتك الطويلة في مجال القضاء أفيدونا عن كيفية نظر القضايا والبت فيها؟

- القاضي يحكم في القضية ويتحرى الحق ويتقيد بالدليل، فالقضاء إعدام بحكم شرعي، وهو معرض للخطأ والإصابة وهناك جهة مختصة لتمييزه إذا اعترض أحد الخصوم بعدم القناعة، ومحكمة التمييز تضم مجموعة قضاة لهم باع طويلة في القضاء اكتسبوا الخبرة،

تقاعدت عن العمل ولم أتقاعد عن طلب العلم

تخصصكم، فهل هذه هواية أدبية استطعتم ممارستها وتحقيقها؟

- الواقع النظري أن تعليمنا شرعي مارسناه عملياً أثناء عملنا في القضاء، أما التوجهات الأدبية والتاريخية

فكانت بجانب العمل ولم تؤثر فيه، بل كان هناك ميل جعل مني أكتب في هذا الاتجاه حرصاً مني وحباً لهذه المنطقة التي عشت فيها، كما أنني لم أغفل الجانب القضائي فإنه يلاحظ استعراض له أثناء مجريات الطرح فاعتبرت ذلك تارياً للمنطقة، فلم يكن هناك تعارض بل توافق متناسق. ■ ما نظرتكم للمحكمة الإلكترونية التي بدأت محاكمنا تجني ثمارها؟

- مشروع المحكمة الإلكترونية عبارة عن برنامج للإدارة القضائية إلكترونياً، والوزارة بدأت بتصميم تقنية الحاسب الآلي في جميع فروعها والدوائر الشرعية، فتسجل المعاملة منذ دخولها الدائرة حتى خروجها، وهذا مما يسهل الإجراءات ويبسطها وهذه خطوة في الاتجاه الصحيح، نظراً لكثرة وتعدد القضايا وزيادة الطلب فكانت الحاجة ملححة لأن تستخدم التقنية، في ذلك، وهي نظرة صائبة تمشياً مع التطور الذي تعيشه الوزارة وتسعى إلى بذل كل ما هو مفيد للرفعي بالأداء إلى الأفضل.

■ الحجر من عادات الجاهلية وقد وفق الله مجلس هيئة كبار العلماء إلى إصدار الحكم الشرعي فيه وهو الحرمة وتجريم من مارسه.. ما تليقكم على ذلك؟

- ينبغي ألا يكون بيننا شيء اسمه الحجر، وأعضاء هيئة كبار العلماء نهوا الناس إلى عدم تقييد حرية المرأة في اختيار الزوج، ولعل إصدار هذه الفتوى من أسباب وجود هذه العادات السيئة الناتجة عن الجهل بالدين والبعد عن تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، فالمرأة ليست سلعة تباع وتشترى وفق الهوى وإنما لها كرامتها وكيونتها أملاً أن يزول هذا الأمر وغيره كعضل المرأة مثلاً الذي هو امتناع الولي من تزويج موليته بمن ترضاها ويكافئها ديناً وخلقاً ونسباً.

■ التطور الهيكلي والتنظيمي الجديد لمراقف القضاء، ألا ترون أن ذلك يحقق متطلباته؟

- تنظيم القضاء نظام إجرائي يعتبر نقلة نوعية يهدف

الحكم في القتل أو القتل يمر على ١٣ قاضياً

ورأي الجماعة أصوب من رأي الفرد، لذا يحترم ما يصدر منهم، والقضايا الحقوقية تنتظر ابتداء من قاض فرد وتدقق من ثلاثة قضاة في محكمة التمييز أما

القضايا الجنائية فإن كانت مما دون النفس كقطع أحد الأعضاء فإن القضية تنتظر من قاض فقط ابتداء للنظر في تاديب المدعى عليه ليتم رفع الحكم لتمييزه وتدقيقه ضماناً للعدالة من قبل ثلاثة قضاة إبراء للذمة أما القضايا المتعلقة بقتل المحكوم عليه سواء كان قصاصاً أو حداً بالرجم أو تعزيراً أو إتلاف أحد أعضائه كالسارق فإن القضية تنتظر ابتداء من قبل ثلاثة قضاة فإن حكم بقتل المحكوم عليه تم رفعه لمحكمة التمييز لدراسة الحكم وتدقيقه من قبل خمسة قضاة فإن تم تصديقه رفع إلى مجلس القضاء الأعلى «الهيئة الدائمة» لدراسته وتدقيقه من قبل خمسة قضاة، فيلاحظ أن الحكم في قتل شخص أو قطع أحد أعضائه يمر خلال ثلاثة عشر قاضياً، وهذا دليل على الثاني والحرص في صدور الأحكام.

■ مواجهة أي شخص باتهام تجعل وضعه خطيراً سواء صح هذا الاتهام أم لم يصح حيث تكون له انعكاسات كبيرة على مجمل حياته فما حقوق المتهم في نظام الإجراءات الجزائية؟
- يوجد قاعدة شرعية «المتهم بريء حتى تثبت إدانته» ونظام الإجراءات الجزائية في المتهم يحمي هذا الجانب انطلاقاً من النظام الأساسي للحكم الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم م/ ٩٠ وتاريخ ٢٧/٨/١٤١٢هـ الذي حرص على تقرير الحقوق الأساسية للحقوق والحريات فنص على مبدأ المساواة بين المواطنين وكفالة الحرية ومبدأ الشرعية في الجرائم والعقوبات وحق النقاضي وحرمة المساكن وحرية المراسلات والاتصالات ومبدأ استقلال السلطة القضائية.. والمتهم بريء حتى تثبت إدانته لا أن يساق الاتهام ضده مجرد إلقاء القبض عليه وبالتالي يفقد المتهم العدالة في نظامه الاجتماعي ويبقى أمه معلقاً بعدالة الإجراءات الجنائية التي تضمن تمتعه بحقوقه كافة وتحافظ على إنسانيته وتعامله كمتهم بريء إلى أن تتم محاكمته ليقول القضاء كلمته إما بالإدانة أو البراءة، وأدلة الاتهام يجب أن تفسر لمصلحة المتهم فيتعين على القاضي أن يقضي بالبراءة كلما ثار الشك لديه في الإدانة لأن الأحكام الجنائية تنبني على

للمتهم حق الرجوع عن إقراره في الحدود لكن قبل التنفيذ

الجزم واليقين وليس على الشك والظن فالأصل البراءة، حيث قيدت قناعة القاضي المادة ١٨٠ من نظام الإجراءات الجزائية المتضمنة أن القاضي مقيد بالأدلة المعروضة

أمامه فلا يجوز أن يحكم بعلمه الشخصي الذي حصل عليه خارج المحكمة. ثم إنه لاعتقوبة إلا بنص شرعي.

■ هل لأي متهم جنائياً حق الاستعانة بمحام في شتى الظروف؟
- جاء في المادة ٦٤ من نظام الإجراءات الجزائية: للمتهم حق الاستعانة بوكيل أو محام لحضور التحقيق مراعاة لمواقف الضعف أمام السلطة العامة القائمة بالتحقيق والسلطة القضائية القائمة بالمحاكمة، ومن هنا تكمن أهمية حق الدفاع الذي يتيح للمتهم اللجوء إلى المحامي لمساعدته في الدفاع عن نفسه ومعاونة العدالة لإظهار الحق وليس هذا فقط بل يحق للمتهم مناقشة شهود الإنبات والطعن بهم حسب المادة ١٦٣ من نظام الإجراءات الجزائية.

■ هل للمتهم حق الرجوع عن إقراره؟

- لقد صدرت فتوى قضائية من مجلس القضاء الأعلى بقرارها ذي الرقم ٢٨ - ٥ - ٢٣ في ١٢/١١/١٤٠٠هـ تشير إلى ذلك ولكن قبل التنفيذ وكانت وسيلة الإنبات هي الإقرار فقط، فتعاد القضية إلى المحكمة لتقرير اللازم نحو النكول وما يقتضيه الوجه الشرعي وهكذا كفلت الشريعة للمتهم حق الرجوع عن إقراره في الحدود (القطع أو الجلد أو الرجم).

■ هل واكبت مجلة العدل التطور القضائي؟

- مجلة العدل من الضرورات التي تتماشى مع التطور وهي المرآة العاكسة لمناشط الوزارة فكانت أداة إعلامية متوجهة واكبت الأحداث والتطورات فكانت على المستوى المأمول وأتمنى أن تصل المجلة إلى كافة المناطق وتدخل إلى أروقة المحاكم وعرض ما يدور فيها لتبصير المتلقي والتواصل مع القضاة على مكاتبهم لزرع القناعة لديهم بالإسهام في نجاح المجلة التي أنشئت من أجلهم.

وفي الختام أئوه بالجهود الجبارة التي توليها وزارة العدل في مختلف أعمالها ومرافقها من خلال الدعم غير المحدود من حكومتنا الرشيدة، متمنياً للجميع دوام التوفيق والنجاح مثنياً لكم هذا اللقاء الذي ينم عن اهتمامكم بالقضاة المتقاعدين والاستنارة بأرائهم والله ولي التوفيق.

مجلة العدل هي المرآة العاكسة لمناشط الوزارة